أكد خلال افتتاح مقره الانتخابي أن خطة التنمية لا تزال تحتاج للمزيد من الدراسات

الكندري: إنشاء مناطق صناعية وتجارية على رأس أولوياتي للقضاء على البطالة

■ منح المتقاعدين مكافأة نهاية الخدمة يساهم في تنمية العمل الحر

الكندري متحدثا

.. ومستقبلاً وكيل الشؤون السابق محمد الكندري

■ هناك قصور في تحقيق مطالب المرأة الكويتية ولابد من استكمال حقوقها كافة

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الامة 2014 جاسم ابل الكندري ان تعديل التشريعات والقوانين اصبح ضرورة قصوى لتحسين اوضاع المجتمع الكويتي سواء على صعيد النمو الاقتصادي او متطلبات المواطنين ومن ابرزها تعديل شان التقاعدين بزيادة المعاشات اسوة بالقطاع الخاص ، مشيرا الى ان دخول المواطن الكويتي بعد التقاعد الى العمل الحر عبر انشاء مشروع بسيط يساهم في تعزيز الدورة الاقتصادية المحلية

واقترح الكندري في كلمته التي القاها امام الحضور الكثيف الذي شارك في افتتاح المقر الانتخابي انشاء هيئة خاصة للمتقاعدين ،بالاضافة الى مستشفى خاص للاهتمام بكبار السن ومتقاعدين الجهات الحكومية والخاصة ، منوها الى ضرورة ترك حرية الاختيار للمتقاعد للعمل بعد السن بمكافاة وعدم ترك العمل نهائيا.

واوضح الكندري ان خطة التنمية لا تزال تحتاج الى المزيد من الدراسات التي توجهه الفوائض المالية نحو مشروعات استثمارية متنوعة وسياحية جاذبة تعيد اموال الكويت في الخارج الى السوق المحلي ، معربا عن املة ان تصبح الكويت وجهه سياحية زتجارية اقليمية تحقق رغبة سمو امير البلاد من جعلها مركزا تجاريا ماليا واقليميا.

ولمح الى ضرورة تطوير القطاع الصحي في الكويت وذلك بانشاء كمراكز صحية كبرى يساهم فيها المستثمر الاجنبي والمحلي، متمنيا تحويل منطقة الصباح الصحية الى مدينة طبية عالمية متكاملة تخدم الكويت وبلدان دول مجلس التعاون الخليجي، لافتا الى ان اشراك المستثمر الاجنبي في هذا المشروع الضخم سينعكس ايجابا على تنمية وتطوير القطاع الصحي.

وحول دور الشباب الكويتي في المشاركة في الحركة الاقتصادية المحلية دعا الكندري الى ضرورة انشاء وتاسيس مناطق صناعية وتجارية وخدمية تستوعب مخرجات التعليم وتقضي على البطالة ونظرة الشباب في البحث عن وظيفة حكومية ، مؤكدا ان تعديل القوانين ومنها قانون الـ «بي او تي» سيكون له اكبر الاثر على تحفيز المواطن الكويتي للانخراط في قطاع العمل الحر.

وشدد الكندري على ضرورة التصدي لازمة البطالة والبطالة المقنعة من خلال طرح المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب الكويتي وتسهيل الاجراءات خصوصا ما يتعلق بالقسائم الصناعية وعمليات الاقراض ، مبينا ان الكويت تملك من القومات البشرية والمادية ما يبعدها عن وجود اي من الازمات الشبابية او المتعلقة بنظام العمل.

وقال الكندري ان هناك قصور في تحقيق مطالب وحقوق المراة الكويتية مطالبا بضرورة تلبية متطلباتها لتحسين اوضاعها واستكمال كافة حقوقها وعلى راسها تعديل حقوقها والمساواة مع الرجل في الحقوق والحصول على المعاش الحكومي عند سن 40 عام بدلا من 55 لما يساعدها في تحسين اوضاعها الاجتماعية دون الاحتياج ما يحملها اعباء اضافية. واختتم الكندري حديثة مستعرضا المنظومة التعليمية في البلاد مشددا في الوقت ذاته على ضرورة تحسين وتطوير قطاعلا التعليم بما يضمة من مدارس ومعاهد وجامعات اهلية وحكومية الى اعادة هيكة هذا القطاع لارساء نظم التعليم التربوي والمنهجي وفق اسس اسليمة تحترم دور المعلم وتعزز من سلوك النشء الكويتي.

واثنى الكندري بجمع الحضور الكبير الذي لم يكن بتوقعة ن موجها كلمتة لهم بالشكر والتزامة بمصالح الكويت وابناء الدائرة داعيا للجميع بالتوفيق والنجاح.

دعا إلى إشراك القطاع الخاص واعتماد حلول واقعية

المري يطالب بتقليص فترة انتظار مستحقي الرعاية السكنية إلى 5 سنوات

طالب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق ناصر المري بتقليص فترة الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية إلى 5 سنوات فقط، مشيرا إلى الاقتراح الذي قدمه في مجلس 2012 الذي ينص على ان الرعاية السكنية حق دستوري لكل مواطن وتضمنه التزام الدولة بتوفير السكن المناسب لكل اسرة كويتية خلال مدة اقصاها 5 سنوات.

وقال المري في تصريح صحافي انه سيعمل على اقرار هذا المقترح في حال وُفق بنيل ثقة الناخبين بالوصول إلى مجلس الأمة، مشيرا إلى ان المشكلة الاسكانية التي تعاني منها الكويت تتطلب إيجاد آليات جديدة تسهم في معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها.

وثمن المري الجهود الحالية التي بذلها مجلس الأمة للعمل على إيجاد حلول للمشكلة الاسكانية التي وضعت في مقدم أولويات المجلس، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة بذل جهود ملموسة تنقل خطط الحلول المطروحة من مرحلة الخطط والرؤية إلى مرحلة التنفيذ على أرض الواقع، معتبرا ان المبادرات التي تطرح رغم أهميتها لم تنجح في ازالة الهاجس الاسكاني الذي يؤرق الشباب والأسر، ومؤكدا ان هذا الملف سيكون من الاولويات التي سنعمل على معالجتها في حال وفقنا بنيل ثقة الناخبين في الانتخابات.

وطالب بإيجاد آلية جديدة لتوفير الأراضي، واستغلالها في بناء البيوت الحكومية، وتوزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية، مبينا ان المواطنين يحتاجون لمن يعالج مشاكلهم لا من يزيد الوعود البراقة التي تقدم لهم دون أن تترجم على أرض الواقع، مشددا على ان توفير السكن من أساسيات الحياة الكريمة، ومن غير المقبول استمرار فترة الانتظار التي تصل الى نحو 15 عاما للحصول على سكن، مشيرا الى ان هذا الملف الذي لم يعد يحتمل التاخير خصوصا في بلد لديه وفرة مالية وامكانات مادية تحتاج فقط الى من يترجمها الى عمل على الأرض.

وأكد المري أهمية إشراك القطاع الخاص في حل المشكلة الاسكانية خصوصا وان التجارب اثبتت نجاح في هذا الأمر بشكل كبير، مشيرا إلى ان اسباب المشكلة ترجع الى شح الاراضي السكنية وارتفاع أسعار المعروض فضلا عن تراكم طلبات السكن والنمو السريع في السكان، مضيفا ان متوسط دخل المواطن الكويتي لا يمكنه من الادخار لشراء أرض لبناء السكن المناسب له ولأسرته لذلك.

واشار إلى ضرورة اعتماد حلول عصرية تواكب التطور العمراني الحاصل والتوجه على سبيل المثال نحو الإسكان العمودي الفاخر بمواصفات عمرانية عالمية في مواقع متميزة تكون عبارة عن ابراج سكنية بادوار وشقق واسعة المساحات وتحافظ على خصوصية الأسرة الكويتية، مطالبا الحكومة باتخاذ قرار جريء وخطوات ملموسة لاشراك القطاع الخاص في حل هذه المشكلة بما يملكه من خبرات متراكمة وقرار حاسم بانشاء المدن السكنية الحديثة وتطوير بدائل للرعاية السكنية تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع الكويتي.

وطالب المري الحكومة بضرورة النظر في هذه الحلول وتجربته، خصوصا أن كل الوسائل والاجراءات، التي اتبعت خلال الفترة الماضية لم تنجح في انهاء هذه المشكلة، التي يترتب عليها الكثير من السلبيات.

ناصر المري

مطالبا الحكومة بإعطاء راتب لا يقل عن 200 دينار لربة المنزل

الفيلكاوي: سأعمل جاهداً على تمتين الروابط داخل الأسر الكويتية

طاهر الفيلكاوي

أكد اللواء ركن طيار المتقاعد وعضو مجلس الأمة السابق المرشح عن الدائرة الثالثة طاهر الفيلكاوي ان التفكك الأسري يعتبر من اهم الظواهر السلبية التي تعصف بالمجتمع الكويتي مما يؤدي إلى تفكك اجتماعي، وبالتالي تفكك وطني، محذرا من نتائج هذا التفكك، وداعيا إلى تربية النشء على أسس أسرية ووطنية سليمة لنحصل في النتيجة على مجتمع متماسك ودولة قوية ملاحظا أن الحس الوطني لدى الشباب يضعف بشكل ملحوظ.

وركز الفيلكاوي على اسباب هذا التفكك، معتبرا أن تفريغ الأسرة من ربة البيت من خلال رفض المجتمع للمرأة غير العاملة هو من اهم اسباب التفكك الأسري، مؤكدا أن الترابط الأسري لن يتحقق بشكله السليم إلا بإعادة المرأة إلى منزلها لتتربع على عرشه، واحترامها حتى وإن كانت غير عاملة ، مضيفا انه لا يحض على عدم مشاركة المرأة العمل يدا بيد مع الرجل بل على العكس تماما فإنه يسعى لإعطاء المرأة خيارا آخر غير العمل، مضيفا أن تفريغ المدرسة من المعلم من خلال عدم احترامه يؤدي إلى هدم التعليم الفعال ومن ثم إلى هدم المجتمع وبناء جيل من النشء الغير محب للمدرسة. وطالب الفيلكاوي بتغيير جذري للمناهج التعليمية منذ السنوات المبكرة بتناسب مع قدرة الطلبة والمتغيرات التكنولوجية في التعليم، معتبرا ان الترابط الأسري يبدأ بإعطاء المرأة حقها كاملا وتحبيب الطلبة بالمدارس وتربية جيل من النشء يحمل حسا وطنيا عاليا، مضيفا ان التشتت الأسري يقف وراءه مجموعة من الأزمات المتلاحقة الإسكانية والتعليمية والصحية والاقتصادية. ونوه الفيلكاوي إلى انه قد قدم مع زملائه في المجلس المبطل مقترحا بقانون لإعطاء المرأة راتبا يتراوح بين (200 – 450 دينارا للمرأة غير العاملة وقد طبق جزئيا لمن تجاوزت عمر 55سنة ، مؤكدا أنه سيعمل جاهدا ليشمل نساء الكويت غير العاملات كافة، ومطالبا الحكومة بتوجيه هيئة الزراعة لصرف مزرعة بمساحة 2500 متر لكل متقاعد ليس لديه أي مورد دخل آخر وإلزامه بزراعة جزء منها مما يساهم في تطوير الأمن الزراعي وتحصين الأمن القومي على حد وصفه.

أكد أن الحكومة مطالبة بإيجاد الحلول وبدل الإيجار لا يفي بالغرض

المنيفي: الشباب المنتظر لدوره في الرعاية السكنية يعاني الأمرين من ارتفاع قيمة الإيجارات

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز سعد المنيفي أن القضية الإسكانية واحدة من القضايا الملحة التي تؤرق الأسرة الكويتية حاليا مع ما ترتبط به من معاناة خلفتها لفئة الشباب وبالأخص حديثي الزواج منهم ، منوها إلى أن المماطلة والتأخير الحكومي في معالجة المشكلة تحت مبررات واهية وأسباب متداعية لا تعفي الحكومة من ضرورة البحث عن حلول مؤقتة لمشاكل ارتبطت بتلك القضية وابرزها ارتفاع كلفة الإيجار للباحثين لهم عن سكن.

وقال المنيفي في بيان صحافي انه ومع تخطي طوابير الانتظار في الرعاية السكنية إلى ما يزيد على 100 الف طلب، ومع وصول فترة الانتظار إلى ما يتجاوز الـ 15عاما لا يجد الشباب المقبل على الزواج امامه إلا استئجار شقة لبدء حياته الأسرية وهو حل قد يبدو مناسبا إذا ما كانت أسعار الإيجارات مقبولة وفي متناول يديه إلا أن الأزمة الحقيقة والمضاعفة تبدا مع الارتفاع المفرط في أسعار الإيجارات إلى الحد الذي اصبحت تلتهم وحدها اكثر من 50 في المئة من إجمالي الرواتب التي يحصل عليها الشباب الكويتي ، في مقابل بذل سكن ضئيل لا قيمة له امام الأرقام المتضخمة للإيجارات، وهو ما ترتب عليه آثار سلبية تمثلت بمشكلات اقتصادية واجتماعية كانت سببا واضحا في معاناة الشباب الكويتي المتزوج حديثا وخاصة من ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

وحمل المنيفي الحكومة المسؤولية كاملة في تفاقم ازمة المواطنين الراغبين في بدء حياة اسرية مريحة ، مردفا ان فترة الانتظار الطويلة التي يستغرقها هؤلاء للحصول على مسكنهم الخاص بهم تلزم الحكومة البحث عن بدائل توفر الاستقرار والطمانينة للاسر الكويتية واقلها تحمل كلفة الإيجارات المرتفعة او استحداث تشريع يقنن الحد الأعلى الذي يتحمله المواطن لكلفة إيجاره الشهري على ان تتحمل الحكومة بقية المبلغ كبدل إيجار يدفع للمؤجر مباشرة.

وقال المنيفي إن مقترحه يقوم على تحديد القيمة الإيجارية للوحدات السكنية من قبل جهة حكومية مختصة ولتكن المؤسسة العامة للرعاية السكنية ثم يتحمل المواطن ما لا يزيد عن 10 في المئة من إجمالي مرتبه لكلفة استئجار تلك الوحدة وتدفع الحكومة للمؤجر بقية القيمة الإيجارية له ، ما يرفع العبء عن المواطنين الذين يضطرون حاليا لدفع ما يزيد عن 30 إلى 40 في المئة من رواتبهم زيادة على بدل الإيجار الذي تصرفه لهم الحكومة لاستئجار المسكن اللائق لهم وأسرهم.

وقال المنيفي إن من ضمن المقترحات البديلة أن تتصدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى استئجار مجمعات سكنية قائمة وتعمد إلى طرحها على منتظري الرعاية السكنية كحل مؤقت لهم على أن تكون تلك الوحدات السكنية بمواصفات مرضية للمواطن الكويتي ، مردفا أن ذلك المقترح يزيح عن كاهل الشباب عبء إنفاق جزء كبير مما يحصل عليه من دخله الشهري على استئجار مسكن لائق لأسرته.

عبدالعزيز المنيفي

وحمل المنيفي الحكومة المسؤولية كاملة في تفاقم ازمة المواطنين الراغبين في بدء حياة اسرية مريحة ، مردفا ان فترة الانتظار الطويلة التي يستغرقها

محذراً من انتشار الظاهرة في الدائرة

العنجري: «الثالثة» ليست للبيع ومن باع صوته باع وطنه

حذر مرشح الدائرة الثالثة نواف العنجري من عودة ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات التكميلية وخاصة في الدائرة الثالثة التي بدأت تنتشر فيها أخبار عن شراء أصوات ومحاولة البعض بث ضعاف النفوس شراء الضمائر، محذرا المواطنين من خطورة هذه الظاهرة عليهم بالمقام الأول حيث أنها يمكن أن تفرز أسماء تعمل في بيع وشراء الذمم وسيكون المواطن أول الضحايا وأول المتضررين في حال وصول هؤلاء «المتاجرين» إلى مجلس الأمة

وشدد العنجري على ضرورة تصدي أهالي الدائرة الثالثة لهذه الظاهرة الخطيرة بأن يعلنوا مقاطعتهم لها ولكل من يشجع عليها، مؤكدا بأن الدائرة الثالثة ليست للبيع والكويت ليست للبيع، بل هي أيقونات غالية يشتريها المواطن بقلبه وعقله وصوته حفاظا على مستقبله ومستقبل أبنائه وبناته فيها.

كما طالب العنجري وزارة الداخلية بأجهزتها المختلفة التحرك السريع لوأد هذه الظاهرة ومتابعة المتسببين بها وإحالتهم إلى القضاء في إطار القانون، متأشدا الوزارة باليقظة والحذر الشديدين في هذه الأيام القليلة التي تسبق الانتخابات وتستشري فيها ظاهرة الشراء وتصبح سوقا للبيع والشراء على حساب المواطن والديمقراطية التي شيدها الكويتيون حجرا حجرا منذ أكثر من نصف قرن، مشددا على أنه لا يمكن لأحد الآن أن يسرق من الشعب ما حصل عليه من حريات ومكتسبات ببعض الدنانير.

وبين العنجري بأن نتائج الانتخابات يحددها الناخب الكويتي ويتحمل مسئوليتها الناخب الكويتي من المواطنين والمواطنات ولا يحق لأي أحد من الناخبين الذين يضعفون أمام حفنة من الدنانير أن يشتكوا بعد ذلك من ممارسة النائب الذي باعوه صوتهم لأنهم بذلك يكونوا قد حصلوا على ما يريدون من هذا المرشح أو ذاك ولا يحق لهم المطالبة بأي شيء آخر.

دعا لإنشاء مستشفى متخصص للمتقاعدين

الهاجري : على الدولة عدم إهمال مطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة

محمد الهاجري

دعا مرشح الدائرة الثانية محمد هزاع الهاجري إلى ضرورة الاهتمام بشريحة المتقاعدين وإنشاء مستشفى متخصص لخدمتهم ، لما بذلوه من عطاء بحق الدول، وقال الهاجري، إن هذه الشريحة مظلومة في المجتمع رغم ما قدمته طوال سنوات في خدمة الوطن والمجتمع.

وأكد على وجوب إنشاء مستشفى خاص يقدم الخدمات الطبية المجانية لفئة المتقاعدين، وبطاقة استيعابية كبيرة وهو الأمر الذي من شأنه أن يضمن الراحة لهؤلاء المتقاعدين كذلك لفك ضغط العمل في المستشفيات الحالية.

كما أعرب الهاجري عن تنبيه لأي مطلب من مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة، خصوصا في ظل عدم اهتمام المرشحين في هذه الشريحة او ذكرهم في برامجهم الانتخابية.

وقال: على الدولة والمجتمع عدم إهمال مطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة، فليس لهم ذنب فيما هم عليه، وعلينا أو نوفر لهم ما يضمن لهم حقهم وكرامتهم من خلال سن التشريعات والقوانين اللازمة بالتعاون بين الحكومة والمجلس.

وأضاف الهاجري: إن ذوي الاحتياجات الخاصة مواطنون مثل أي مواطن لهم كامل الحقوق ويجب أن تكون لهم الخدمات اللازمة سواء في الدوائر الحكومية أو الأماكن العامة وحتى الخاصة.

المطيري تساءل عن أسباب عدم تنفيذ الحكومة لقانون إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية

أكد مرشح الدائرة الرابعة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة سعود سعد المطيري ان صحة المواطنين خط أحمر لن نقبل بأن تكون باب للتنفيع من خلال السماح لاصحاب النفوذ ببيع سمومهم في الكويت دون رقيب ولا حسيب، معتبرا ان الاجراءات الحكومية الخاصة بالتأكد من مدى سلامة الغذاء ليست على مستوى الطموح وانتقد المطيري في تصريح له الصمت النيابي ازاء الاخبار التي تطالعنا بها الصحف المحلية بين الحين والاخر حول ضبط كميات كبيرة من الاغذية الفاسدة، مشيرا الى ان هناك تراخيا حكوميا ومجاملة في ملف الاغذية واللحوم الفاسدة واستغرب المطيري انه في الوقت الذي نسمع فيه عن قيام وزارة التجارة بضبط كميات كبيرة من الاغذية الفاسدة، الا اننا لم نسمع يوما عن محاسبة من قام بادخالها او ببيعها محاسبة تطفيء نار من تضرر منها وترد من تسول له نفسه التاجرة بغذاء الناس، مشيرا الى ان ملف الاغذية الفاسدة يجب ان يفتحه مجلس الامة في المرحلة المقبلة على مصراعيه.